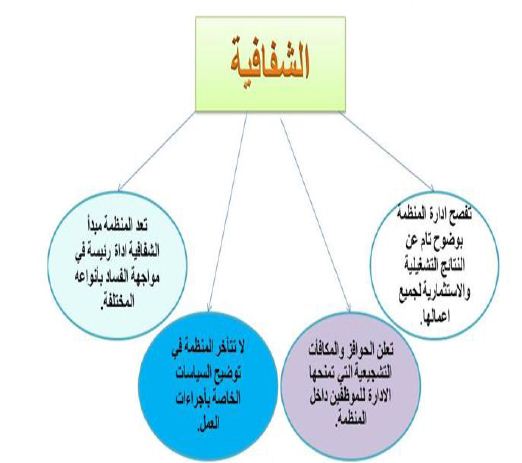
**1-3 مبادئ الحكم الراشد**

يختلف الكثير من الباحثين ومن سبقوني في التطرق إلى الحكم الراشد في المصطلحات وحتى في بعض التعاريف كما اشرت إليه سابقا، مما يتطلب منا توضيح بعض النقاط المتعلقة بالمبادئ والقواعد والخصائص والأسس والأليات التي كذلك اختلف فيها عديد من الباحثين حسب منظورهم الخاص، وبالتالي المهم الإشارة أن هناك من يشير إلى أن الحكم الراشد يرتكز على مبدأ السيادة للقانون و مبدأ السلطة حق للناس جميعا و ليست فقط لأفراد دون الأخرين، و هذا مهم جدا باعتبار غيابهما حتما لا يؤسس لحكم راشد. ويرى البعض مبادئ أخرى و التي نفضل أن ندرجها في الآليات التي تمكن من تطبيق حكم راشد حتى لا يتيه القارئ إذا اطلع على الكتابات الأخرى. هذا الاختلاف الحاصل طبيعي جدا وهو راجع إلى أن موضوع الحكم الراشد جديد.

**1-3-1 آليات تطبيق الحكم الراشد**

إن أبرز الآليات الضرورية لتطبيق الحكم الراشد حسب مختلف الهيأة الدولية تندرج من منظور تنموي وانفتاح سياسي، ونحددها فيما يلي:

-**الشفافية**: هناك عدة تعريفات للشفافية حسب المنظور السياسي و الاقتصادي و غيره، والمقصود بها سهولة الوصول والحصول على مختلف أنواع المعلومات، سواء كانت معلومات متعلقة بالإحصائيات الشاملة او القطاعية أو المتخصصة. وأن المتطلع عليها يقتنع من محتوى المعطيات و يمكنه ان يستعملها و يرتكز عليها في إعداد التقارير و إبداء أحكام من خلالها. وتمثل بالتالي الشفافية عامل مهم في الانفتاح في العلاقة بين الحكومة ومؤسساتها ومنظماتها من جهة والمواطن من جهة أخرى[[1]](#footnote-1). ويظهر معنى الشفافية وكيفية اعتمادها من قبل المؤسسات من خلال الشكل 1



شكل 1 يوضح المحاور الرئيسية لاعتماد عنصر الشفافية في الحكم الراشد[[2]](#footnote-2).

والذي يبينه هذا الشكل أن كل منظمات أو هيئات يجب أن تفصح إدارتها بوضوح تام عن النتائج التشغيلية أو البيانات الإنتاجية والحصيلة لكل الاستثمارات المدرجة في جميع أعمالها. كما يجب أن تعلن كل الحوافز والمكافأة التشجيعية التي تمنحها الإدارة للموظفين.

وينظر كذلك أن على المنظمات أو الإدارات ألا تتأخر في توضيح السياسات الخاصة بإجراءات العمل و تساهم في إعلام العامل أو المواطن بكل المعلومات التي تمكنه من معرفة كل ما يستحقه في حدود معينة تفرضها القوانين.

و من جهة أخرى تعد الشفافية حسب الشكل 1 أداة رئيسية لدي الإدارات أو المنظمات تستعمل في مواجهة الفساد بأنواعه المختلفة. وتعني الشفافية كذلك تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث في الشركات. كما تظهر أهمية الإفصاح و الشفافية في حوكمة الشركات، باعتبار أن الإفصاح المحاسبي حسب الاقتصاديين يلعب دورا مهم في قيمة و منفعة للبيانات و المعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، و التي تساعد في أتخاذ قرارات عديدة و منها ما يتعلق بكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية بمختلف أنواعها.[[3]](#footnote-3)و من هنا تظهر أهمية جودة القوائم المالية في الإفصاح و الشفافية. ويمكن حصر الشفافية في سياق الميزانية العامة من الجانب المحاسبي على أنها تدفق المعلومات الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية بشكل كامل و مفيد و في الوقت المناسب.[[4]](#footnote-4)

كما تعرف هيئة الأمم المتحدة الشفافية على أنها تعتبر حرية تدفق و توفير المعلومـــــــــــــــات و العمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصــــــــــــــول على المعلومات المهمــــــــــــــــــــــــــة و الضرورية للحفاظ على مصالحهم و اتخاذ القرارات المناسبة و التوصل إلى تحديد و كشف الأخطاء[[5]](#footnote-5). وحسب خبراء صندوق النقد الدولي تعتبر الشفافية بمثابة الانفتاح إلى الجمهور من حيث أهداف السياسة الاقتصادية و كل ما يتعلق بهيكل و وظائف القطاع الحكومي، وكذا حسابات القطاع العام حتى تساهم في المسائلة. إضافة إلى الإفصاح على جميع مراحل إعداد الميزانية من مراقبة الحكومة ومحاسبتها، وتعتبر الشفافية ضرورية في تحقيق الديمقراطية[[6]](#footnote-6).

و من هنا يتضح أن على الدول ان تعد قوانين تسمح من خلالها لكل السكان و لوسائل الإعلام الوصول بحرية لكل المعلومات و الوثائق التي لها علاقة بالنشاط الحكومي و التشريعات و السجلات المختلفة.

أما في القانون الجزائري فالمادة 11 تنص ما يلي[[7]](#footnote-7):

لإضفاء الشفافية على كيفية تسيير الشؤون العمومية، يتعين على المؤسسات والإدارات والهيئات العمومية أن تلتزم أساسا:

- باعتماد إجراءات وقواعد تمكن الجمهور من الحصول على معلومات تتعلق بتنظيمها وسيرها، وكيفية اتخاذ القرارات فيها،

- بتبسيط الإجراءات الإدارية،

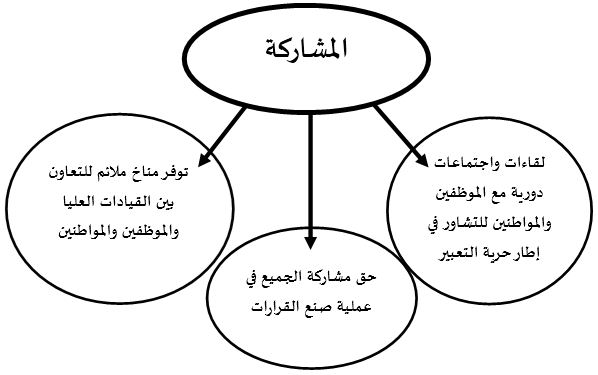
- بنشر معلومات تحسيسية عن مخاطر الفساد في الإدارة العمومية،

- بالرد على عرائض وشكاوى المواطنين،

- بتسبيب قراراتها عندما تصدر في غير صالح المواطن، وبتبيين طرق الطعن المعمول بها.

-**المشاركة:** المقصـــــود هنا هو المشاركة الفعالة لجميـــــــــع أفراد المجتمـــــع في اتخــــاذ القـــرار، و هذا بعد اطلاعهم على كل المعلومات و المعطيات انطلاقا من تطبيق الشفافية و التي تظهر أنها ترتبط ارتباطا وثقا بالمشاركة.

ولتطبيق مشاركة أفراد المجتمع في صنع القرارات يجب على الدول توفير الظروف الملائمة المتعلقة كذلك بحرية الرأي و التعبير[[8]](#footnote-8)، لاستشارتهم في كل القطاعات و في كل ما يتعلق بحياتهم اليومية، و كذلك إعطاء حق إجراء الاستفتاء على القوانين و غيرها من القضايا المهمة باعتماد الشفافية و النزاهة و السهولة. و المشاركة يمكن أن تكون مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية تمثل مصالحهم، وترتكز على حرية الحديث و التجمع و على توفير القدرة على المشاركة[[9]](#footnote-9). ويوضح الشكل 2 كيف يكمن أن تتحقق المشاركة عن طريق الاجتماعات واللقاءات الدورية بين الموظفين والمواطنين في اتخاذ القرارات.



شكل 2 يوضح المشاركة

وتظهر حاليا المشاركــــــــة فعالة جــــدا في العمــــران و في تخطيــــــــــط المــــــدن وفي التسيير المــــــــالي و الإداري للبلديات عن طريق إدراج منهج إعداد الميزانية التشاركية، والتي يشارك من خلالها المواطنين في تحديد كيفية استهلاك جزئ من الميزانية العامة للبلدية. هذا النمط من المشاركة أخذ بعد كبير في عدة دول متطورة في السنوات الأخيرة.

- **حكم القانون:** المقصود بحكم القانون أن جميع المواطنين والمسؤولين يخضعون للقانون مهما كانت صفتهم، وبدون تمييز تطبق عليهم الأحكام وكل النصوص القانونية بطريقة عادلة انطلاقا من القوانين الدولية لحقوق الإنسان والتي تنظم العلاقة بين المواطنين وبين الدولة وبين مؤسساتها المختلفة، وهذا مع احترام فصل السلطات واستقلالية القضاء وتوفير أساسيات العدالة والمساواة وتطبيقها بين المواطنين[[10]](#footnote-10). ومن هنا يتضح أن الرابطة الاجتماعية بين مجتمع بشري هي رابطة قانونية وأن الدولة لا يمكن أن تكون قانونية إلا إذا تخضع فيها جميع الهيئات الحاكمة لقواعد تقيدها وتسمو عليها، بمعنى أن خضوع الدولة للقانون يهدف إلى جعل السلطات الحاكمة تخضع لقواعد ملزمة لها وللمحكومين على حد سواء[[11]](#footnote-11). لكن الملاحظ في عديد الدول نقائص عديدة في كيفية تطبيق القانون وكذلك في استقلالية القضاء الذي أصبح بسبب عدم وجود هيئات مستقلة يخضع في التعيينات على مستوى المناصب إلى السلطة التنفيذية.

**-المساءلة:** يقصد بها أن كل المسؤولين والحكام في الدولة أو القطاع الخاص أو في مؤسسات المجتمع المدني سواسية أما مبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومختلف المؤسسات المخولة قانونيا، و هذا من أجل إظهار النقائص و الأخطاء و تصحيحها من أجل إعداد خطط تنموية قادرة على تحقيق متطلبات التنمية المستدامة على المدى القريب، المتوسط و البعيد.

و تعتبر المساءلة مهمة في تحقيق الحكم الراشد ولا يمكن أن تتحقق دون توفير المعلومات التي تعطي القدرة للمواطنين و للمؤسسات للمساءلة، و تؤدي تكنولوجيا الإعلام و الاتصال دور مهم في الوصول الى المعلومات و تفادي الإجراءات البيروقراطية التي تؤدي إلى مضيعة الوقت[[12]](#footnote-12)، و التأخر في طرح التساؤلات في وقتها المحدد.

ويكن تحديد ثلاثة أنواع للمساءلة وهي المساءلة التشريعية وتعتبر الأهم في النظام الديمقراطي، باعتبار أن البرلمان له دور مهم في تنفيذ سياسات الحكومة وفرض الرقابة عليها. اما المساءلة التنفيذية فتتمثل في إخضاع الجهاز التنفيذي لمحاسبة نفسه عبر مختلف هياكله، وهذا حتى يتمكن من تحديد الأخطاء وتصحيحها وتوفير كل الشروط الضرورية لتحقيق الأهداف المسطرة. وتعتبر المساءلة القضائية النوع الثالث من أنواع المساءلة وهي مهمة كذلك لأنها تراقب وتضبط عمل الجهاز التنفيذي وتسعى للتطبيق القانون في كل المجالات، وهذا من أجل تحقيق الحكم الراشد وحمايته.

**-الإجماع:** المقصود به هو الابتعاد عن الخلافات بين جميع المصالح والهيئات في تسير أمور المواطنين، ويجب هنا الأخذ برأي المجموعة واعتماد التشاور وعقد لقاءات دورية لطرح المشاكل بكل موضوعية، وجمع مختلف الآراء و الحلول المقترحة لحل مختلف أنواع الصعوبات أو المشاكل التي تعيق تحقيق تطور المجتمع و البلاد في المدى القريب و المتوسط و البعيد.

والإجماع يجب أن يتوفر في مختلف أنواع مخططات التهيئة والتنمية المحلية والجهوية والوطنية أو القطرية، سواء كانت مخططات المدن أو النقل أو مخططات التنمية الفلاحية أو توفير الموارد المائية أو غيرها، لإن اختيار الخطط التنموية يستدعي موافقة المواطنين و ليس المخططين.

وباعتبار أن الإجماع مهم جدا في قرارات التنمية سوف نعود بالتفاصيل إلى هذه النقطة من خلال تطرقنا للعناصر المتبقية.

-**المساواة**: تعتبر ضرورية في تحقيق التنمية و في توزيع ثمار ها و هذا من خلال مختلف المداخيل التي تحصل عليها الدولة. و يتم هذا التوزيع بطريقة عادلة بين النساء والرجال و بين مختلف فئات المجتمع و كذلك بين مختلف مناطق الوطن. و حتى المساواة في حق الارتقاء الاجتماعي لتحسين أوضاعهم في مختلف المجالات.

**- الكفاءة:** إنها تعتبر مهمة جدا في التسيير وإعداد الخطط التنموية و هي ضرورية في مختلف مراكز الحكم من أجل تنفيذ المشاريع و السهر على إنجاحها، و مراقبة كل خلل قد يحدث مع أمكانية إيجاد الحلول المناسبة بسرعة و في الوقت المناسب حتى لا تحدث تأثيرات سلبية على المواطن و على الدولة ككل.

- **الرؤية الاستراتيجية**: إن توفر الرؤية الاستراتيجية مهم جدا في إعداد الخطط التنموية في المدى القريب و المتوسط و البعيد و هذا يسمح باعتماد نتائج السيناريوهات المحتملة أن تحدث في أشكالها المختلفة، من أجل إعداد الحلول المناسبة لها. ويجب أن تشمل الرؤية الاستراتيجية كل مجالات التخطيط، بما فيها الاقتصاد والسياسة و الدفاع و النقل و المدينة و كذا تأثير التغيرات المناخية و التقليل من أثر المخاطر و الكوارث الطبيعية، والاعتماد على الكفاءات العلمية و القادة الأكفاء مهم جدا في تنفيذ الرؤية الاستراتيجية بفعالية.

- **اللامركزية**: توزيع السلطات على عدة نطاقات وبين أفراد المجتمع و المسؤولين في كافة المستويات مهم في سرعة إدارة شؤون الأفراد و المجتمعات، كما يسمح بمشاركة الجميع في أخذ القرار المفيد بالنسبة للمشاكل و الصعوبات التي تظهر بين أفراد المجتمع، و في مختلف المجالات. ويعتبر تنظيم إداري مهم تبنى عليه الديمقراطية و توزع من خلاله القدرة على أخذ القرار في مختلف المستويات بعيدا عن مستوى السلطة.

1. طكوش صبرينة وفاضل صباح، "واقع الحكم الراشد في الجزائر"، revue des sciences commerciales، Vol 17 (1)، 2018، ص 10 [↑](#footnote-ref-1)
2. مازن مهدي حبيب العقابي، مرجع سبق ذكره، ص50 [↑](#footnote-ref-2)
3. صلاح سعاد، "الإفصاح و الشفافية في إطار حوكمة الشركات و أثره في تحقيق جودة المعلومات في القوائم المالية"، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية – المجلد 6، العدد 2، 2012، ص 313 [↑](#footnote-ref-3)
4. حاجي العلجة، "دور الشفافية في تحقيق حوكمة المالية العامة" مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، المجلد 16، العدد 1، 2012 ص 105 [↑](#footnote-ref-4)
5. نفس المرجع، ص 106 [↑](#footnote-ref-5)
6. نفس المرجع، ص 106-107 [↑](#footnote-ref-6)
7. قانون رقم 06-01، مؤرخ في 21 محرم عام 1427، الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدل والمتمم. تم الاطلاع عليه في 14/9/2021م. رابط الموقع: https://www.ocrc.gov.dz/ar [↑](#footnote-ref-7)
8. محمد الأمين بوحلوفة و إبراهيم بن عمار، مرجع سبق ذكره، ص 177 [↑](#footnote-ref-8)
9. شريط كمال وخلوفي سفيان، "مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية المستدامة"، مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الأعمال، عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الخامس حول الإنفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة و متطلبات التنمية المستدامة، العدد 2، 2018، ص 285 [↑](#footnote-ref-9)
10. نفس المرجع، ص 268 [↑](#footnote-ref-10)
11. برهان زريق، "السلطة السياسية ومسألة الحكم الصالح -الرشيد-» ط1، وزارة الإعلام السورية، 2016، ص 207 [↑](#footnote-ref-11)
12. نوال مغزيلي، "دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز مؤشرات الحكم الراشد"، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 14، 2018، ص 253 [↑](#footnote-ref-12)